https://doi.org/10.26682/chjuod.2023.26.1.35
مجلة جامعة دهوك، المجلد: 26، العدد: 1 (العلوم الانسانية والاجتماعية)، ص481-496، 2023 (عدد خاص)
المؤتمر العلمي الرابع الموسوم "دور القانون والعلوم الإنسانية في حماية المرأة وتمكينها 1444 هـ -2023 م "، جامعة دهوك 6 اذار 2023

المرأة العراقية المقاولة و دورها في تحقيق التنمية المستدامة و أهم الجهات الكفيلة بدعمها

عمار ياسين كاظم
قسم القانون ،كلية القانون و العلوم السياسية ،جامعة ديالى- العراق

(تاريخ القبول بالنشر:27 تموز، 2023)

الخلاصة

زاد الاهتمام العالمي في الآونة الأخيرة بتحقيق الأبعاد الأقتصادية و الأجتماعية والبيئية للتنمية المستدامة و ذلك من أجل تحقيق النمو لكافة المجتمعات والقضاء على ظاهرتي الفقر و البطالة دون أنكار دور ومشاركة المرأة المقاولة في تحقيق ذلك, ومن هذا المنطلق فقد حاول الباحث بيان مفهوم وصفات المرأة المقاولة ودورها الأقتصادي في العراق وأهم المعوقات التي تواجه نشاطها ومدى مساهمتها في تحقيق أهداف التنمية المستدامة مع الإشارة الى الجهات الكفيلة برعايتها و دعمها, ومن أبرز الأستنتاجات التي توصل اليها الباحث, هي مدى مساهمتها في توفير فرص عمل جديدة و محافظتها على الموروثات الثقافية و جعلها ميزة تنافسية لمخرجات نشاطها المقاولاتي و لأعتبارات مالية فقد تركز نشاطها في المشاريع الصغيرة و الورش المنزلية, وفي المقابل حظيت المرأة العراقية المقاولة بأهتمام السلطتين التشريعية و التنفيذية, كما تضمن البحث على جملة من التوصيات و من أبرزها هي ضرورة أيجاد حاضنات أو جمعيات تهتم بالمرأة المقاولة و تساعدها على تذليل العراقيل الإدارية و تقديم التسهيلات من أجل حصولها على القروض المالية, و ضرورة أن يكون للأعلام دوراً فعالاً للترويج و التسويق لهذه المشاريع و الورش و أمكانية أجراء الزيارات الميدانية لها و بالتنسيق بين الجهات المختصة.

الكلمات الدالة : المرأة المقاولة, الأهمية الأقتصادية, التنمية المستدامة, التشريعات العراقية.

المقدمــة

أولاً: التعريف بالموضوع

تتحقق التنمية المستدامة من خلال عملية تفاعلية متوازنة و شمولية في جميع أبعدها الأقتصادية و الأجتماعية و البيئية, بأستغلال الموارد المتاحة دون الأضرار بأحتياجات الأجيال القادمة, و بما أنها عملية شمولية فذلك يقتضي مشاركة جميع أفراد المجتمع بما فيهم النساء في تحقيقها, لذلك تسعى جميع دول العالم و منها العراق الى أبراز دور المرأة بأعتبارها شريكاً أساسياً في هذه العملية و دعمها و رعايتها لمزاولة أنشطتها الأقتصادية و خاصة المقاولاتية لما يمكن ان تحققه من نجاحات ملموسة بسبب ما تمتلكه من صفات أبداعية و تطويرية في عملها رغم الصعوبات و المشاكل التي تعرقل نشاطها المقاولاتي.

ثانياً: أهمية الموضوع

تتجلى أهمية هذا البحث في الآتي:

1. معرفة مفهوم المرأة المقاولة و أهم صفاتها و تجاربها الناجحة في العراق.
2. التعرف على دور المرأة العراقية المقاولة في تحقيق أبعاد التنمية المستدامة و أبراز أهم الجهات و الآليات الداعمة لها.
3.

ثالثاً: أشكالية الموضوع

إن دعم المرأة العراقية المقاولة يعتبر من المسائل المهمة لإبراز دورها الأقتصادي كشريك في تحقيق التنمية المستدامة, إلا ان هذا الموضوع يواجه عدة إشكاليات و بصدد ذلك حدد الباحث التساؤلات الأتية:

1. ما هي أهمية المقاولة النسوية في العراق؟
2. ما هي أبعاد التنمية المستدامة و مدى مساهمة المرأة العراقية المقاولة في تحقيقها؟
3. كيفية دعم و رعاية المرأة العراقية المقاولة و من هي الجهات و الآليات الكفيلة بذلك؟

رابعاً: منهجية البحث

أعتمد الباحث المنهج الوصفي للتعريف بالمرأة المقاولة و أهميتها و بيان أهم الصعوبات التي تعرقل مزاولتها للعمل المقاولاتي, ومدى مساهمتها في تحقيق أبعاد التنمية المستدامة و بيان الجهات و الآليات الداعمة لها.

خامساً: خطة البحث

قام الباحث بتناول البحث في مبحثين و كالآتي:

المبحث الأول: مفهوم و أهمية المرأة المقاولة و أهم العقبات التي تواجه هذا النشاط.

المبحث الثاني: مدى أرتباط المرأة العراقية المقاولة بأبعاد التنمية المستدامة و أهم الجهات الداعمة لها.

المبحث الاول

مفهوم و أهمية المرأة المقاولة و أهم العقبات التي تواجه هذا النشاط

أهتمت أغلب دول العالم في الفترة الاخيرة بموضوع المرأة المقاولة و ذلك بسبب دورها الكبير الذي تلعبه في القطاعات الاقتصادية المختلفة, بأعتبارها احد الشركاء الفاعلين في العملية التنموية, متجاوزةً و متحديةً أهم المشاكل و المعوقات التي تواجه نشاطها المقاولاتي, و من هذا المنطلق سوف يتم تناول هذا المبحث في مطلبين, إما الاول فسنخصصه للتعريف بمفهوم وصفات المرأة المقاولة و أهم تجاربها و مجالات نشاطها، و سيتضمن المطلب الثاني الدور الاقتصادي للمرأة العراقية المقاولة و أهم المشاكل التي تواجهها .

المطلب الاول

مفهوم و صفات المرأة المقاولة و أهم مجالات نشاطها

الفرع الاول: تعريف المرأة المقاولة و أهم صفاتها الشخصية

أولاً: تعريف المرأة المقاولة

أورد الفقهاء تعاريف متعددة للمرأة المقاولة و سوف يقوم الباحث بذكر أهمها و كالاتي:

1. عرفها احدهم بأنها ، المرأة التي قررت أنشاء مشروع خاص بها بمفردها أو مع شركاء آخرين و على نفقتها الخاصة متحملة المخاطر المالية و قامت بإدارته بطريقة ابداعية و مهاراتيه بقصد تحقيق مكاسب و ايرادات مالية[1].
2. كما عرفها آخرون: بأنها كل امرأة أسست أو استثمرت أو تملكت مشروعاً تجارياً ورثته من اهلها، و ابدعت في ادارته من الناحيتين الادارية و المالية و طورته ليكون ذات انتاجية عالية[2].

نستنتج من التعريفين أعلاه، أن مفهوم المرأة المقاولة يقوم على ركيزتين اساسيتين و هما:

الركيزة الاولى: الروح الابداعية لدى المرأة المقاولة في ادارة الموارد المختلفة (الاقتصادية و الاجتماعية) من اجل اشباع الاسواق بمختلف الحاجيات السلعية و الخدمية و بما يحقق لها المردودات المالية.

الركيزة الثانية: قدرتها على اختيار افضل الفرص و الاستعداد للقبول بالنتائج المتحققة سواء كانت ايجابية أو سلبية (الارباح أو الخسائر).

و بعد أن تم التعرف على مفهوم المرأة المقاولة يمكننا أن نتسأل عن الاختلاف بينها و بين الرجل المقاول، و للاجابة عن ذلك يمكننا القول أن الرجل المقاول هو (الشخص الذي

يبادر إلى تبني كل ما هو جديد و يكتشف الفرص المتاحة و يستغلها من خلال رؤيته و قدرته على تحمل المخاطر، و تخطيطه السليم لمواجهة أصعب الظروف، و استطاعته على الاضافة الجديدة أو تطويره المنتوجات بهدف زيادة النمو و المردودات المالية)[3].

إما بشأن الاجابة على أهم الاختلافات بين المفهومين المذكورين، فقد اشارت احدى الدراسات إلى أنه ليس هناك اختلافات واسعة بينهما خاصة بما يتعلق بمبادرتهما و ميولهما إلى اتباع الاستقلالية في عملهما، و شعورهما بالثقة في العملية الابداعية و تحملهما المسؤولية و المخاطرة لغرض تحقيق النجاح في عملهما[4].

و أكدت الدراسة نفسها وجود بعض الاختلافات المتعلقة بنمط تسيير و ادارة المشاريع، فالمرأة المقاولة عادة ما تميل نحو تفويض بعض الصلاحيات إلى الغير و تضع من ضمن اهدافها الامور الاجتماعية المتعلقة بتحسين الوضع المعاشي عن طريق توفير فرص عمل جديدة للعاطلين عن العمل، كما أنها تتبع الاساليب المهنية التفاوضية الناجحة في التعامل مع الغير[5].

و اشارت دراسة اخرى على أنه بالإمكان تحديد الاختلاف بين المرأة المقاولة و الرجل المقاول من خلال الصفات الشخصية لكل منهما ، و طبيعة و خصائص المشاريع التي تدار من قبلهما، و انماط تسيير و ادارة هذه المشاريع، و على سبيل المثال (عمر كل منهما، تحصيلهما الدراسي، الإلمام و الخبرات في الانشطة التجارية و الاعمال الإدارية، حجم المشاريع و عمرها الانتاجي وهل هي من الأعمال الخطرة، رؤوس الاموال المخصصة للمشاريع ، نمط و طريقة ادارة المشاريع،...)[6].

لكل ما تقدم يمكننا القول بأنه ليس هناك أختلافاً كبيراً بين المرأة المقاولة و الرجل المقاول لان كلاهما يعملان بثقة كبيرة و يقومان بدورهما في تعزيز النمو الاقتصادي و تحقيق المردودات المالية مع تحملها للمخاطر المتوقعة، الا انه هناك تفاوتاً ملموساً في كفاءتهما و صفاتهما الشخصية، و نمط ادارتهما للمشاريع و حجم و نوع نشاطهما المقاولاتي بالإضافة إلى مقدرتهما المالية المخصصة لتلك النشاطات.

ثانياً: الصفات الشخصية للمرأة المقاولة:

شهدت الفترة الاخيرة تزايداً واسعاً بأنخراط النساء في العمل المقاولاتي، وقد حققن نجاحات ملموسة في هذا المجال مما انعكس بأثاره الايجابية على القطاع الاقتصادي و قد تميزت المرأة المقاولاتية عن غيرها بعدة صفات و من أهمها الآتي[7]:

1. إمكانيتها على التوفيق بين العمل المقاولاتي و الحياة الزوجية و مساندتها بالدعم المادي و المعنوي من قبل أفراد أسرتها.

2. ثقتها بنفسها في مواجهة المتاعب و الصعوبات و مخاطر العمل و اصرارها على تحقيق النجاح.

3. مهارتها بالتواصل مع الاخرين و ادامة عملها بكل كفاءة و ابداع من أجل كسب رضا الزبائن.

4. قابليتها على ايجاد الانشطة الجديدة و إنشاء المشاريع المبتكرة لإدامة عملها الاقتصادي و تطويره.

5. تتميز بأتباعها السلوك الانساني و مراعاتها لظروف العاملين معها على المستويين المادي و الاجتماعي.

6. المستوى العلمي للمرأة المقاولة له الأثر الكبير في قدرتها على تحليل و أستيعاب المتغيرات و كيفية التعامل مع الجهات المنافسة لها في سوق العمل[8].

الفرع الثاني: الاسباب المؤثرة و المشجعة على دخول المرأة العراقية في ممارسة العمل المقاولاتي و أهم مجالات نشاطها:

أولاً: الاسباب التي تدعو المرأة للعمل في المجال المقاولاتي:

1. رغبة المرأة في الاعتماد على نفسها و تحقيق استقلالها المالي

2. شعور المرأة بأهمية ممارستها لنشاطها المقاولاتي خصوصاً بعد رفع مستواها التعليمي و ذلك من اجل تحقيق ذاتها و اثراء حياتها الاجتماعية و تحسين مستوى معيشتها[9].

3. الانتماء الوطني و شعورها بضرورة المشاركة و المساهمة في العملية التنموية

4. يعتبر محيطها العائلي من أهم الدوافع أو الاسباب التي تدعم المرأة نحو الانشطة المقاولاتية خصوصاً اذا كان احد ابويها يعمل في هذا المجال.

5. انتشار ظاهرة البطالة و قلة فرص العمل المهني تعتبر من اهم الاسباب التي تدفع المرأة للعمل في متخلف الانشطة المقاولاتية.

6. الاهتمام الدولي و الوطني بالمساواة بين الرجل و المرأة خاصة في الحقوق الاقتصادية و الاجتماعية و اتاحة الفرصة للمرأة بالولوج في الاعمال المقاولاتية و الانخراط في سوق العمل ، فالدستور العراقي لسنة 2005 النافذ ضمن حقها في العمل و الملكية و حريتها في ممارسة العمل التجاري و الصناعي و هذا أشارت اليه المواد (22، 23، 24، 25، 26) منه[10].

ثانياً: أهم نشاطات و مشاريع المرأة العراقية في قطاع المقاولات

1. أشارت أحدى الدراسات الى تجربة المرأة العراقية المقاولة في قطاع التربية و التعليم، حيث استطاعت ان تثبت كفاءتها في ادارة و تطوير المؤسسات التعليمية الاهلية بدءً من رياض الاطفال و المدارس الابتدائية و الثانوية و حتى في بعض الكليات و الجامعات و معاهد التقوية و الدروس الخصوصية ، من خلال مشاركتها مع الاخرين أو بالاعتماد على قدراتها و خبراتها الذاتية خصوصاً المتقاعدات من العمل التربوي ،و تشير الدراسة نفسها ان هذه التجربة لاقت اقبالاً ملموساً من قبل افراد المجتمع العراقي من خلال زج ابنائهم في هذه المؤسسات التعليمية الاهلية، و بنفس الوقت حققت المرأة العراقية من تلك المقاولات مردودات مالية لها، كما ساعدت على توفير(16,000) ستة عشر ألف فرص عمل جديدة للمدرسات و المدرسين و العاملين في الاختصاصات الادارية و المالية و الخدمية، كما ان مخرجات هذا التعليم قد انخرطوا للمساهمة في العملية التنموية في العراق[11].

2. استطاع الباحث من تسجيل عدة تجارب ناجحة للمرأة العراقية المقاولة في مشاريع اقتصادية وورش منزلية وريفية مختلفة، و اعتمد في ذلك على اجراء المقابلات الشخصية و الزيارات الميدانية لها في محافظتي بغداد و ديالى، و لعدة اعتبارات اجتماعية رفضت تلك النساء من ذكر اسمائهن الصريحة و يمكننا ذكر أهم هذه المشاريع و هي كالآتي:

أ. استطاعت (ر. م) من انشاء مكتبة صغيرة خصصتها لخدمة الاستنساخ و بيع القرطاسية و المستلزمات المدرسية بمساعدة احد افراد اسرتها في احد اقضية محافظة ديالى.

ب. أما (س. أ) استطاعت من فتح مركزاً لتجميل النساء داخل منزلها و بمساعدة شقيقتها و احدى صديقاتها في بغداد الكرخ.

ت. و كانت تجربة (ض، ك) في تأسيسها لمشروع صغير داخل منزلها في بغداد الرصافة خصصته للخياطة و التطريز و تصميم بعض الموديلات النسائية و تضمينها الاشكال و الموروثات الثقافية التي تعكس الهوية العراقية و تجعل منها ميزة تنافسية للموديلات الاخرى في الاسواق المحلية و كانت تجربتها بمساعدة عدد من افراد اسرتها.

ث. المرأة الاربعينية (أ، ح) استطاعت الحصول على الموافقات الرسمية و اسست مكتباً لتعليم السياقة في بغداد الكرخ و قامت بتشغيل ثلاثة مدربات لتعليم السياقة.

ج. أما (ب، ع) فقد قامت بفتح محلاً صغيراً من منزلها الواقع في اطراف بعقوبة مركز محافظة ديالى خصصته لصناعة منتجات الاجبان و الالبان و المخللات و بمساعدة عدد من افراد اسرتها.

ح. اسست (هـ. ش) معملاً صغيراً لإعداد الاكلات و الأطعمة الجاهزة و الحلويات و بمشاركة ثلاثة من صديقاتها في قضاء الخالص- محافظة ديالى.

خ. وتحدياً للصعوبات فقد قامت (ل . ي) بالتعاون مع ولديها من انشاء ورشة صغيرة لأعمال النجارة و تصليح أطقم القنفات و دوشمتها و كان ذلك في محافظة بغداد/ الرصافة.

د. و في جانب الكرخ من محافظة بغداد استطاعت (ل . ع) من فتح مركزاً للرشاقة (جم) و خصصته للنساء فقط و قد حظيت بمساعدة و مساندة زوجها من الناحيتين المالية و المعنوية.

ذ. و أستطاعت كل من (ام مصطفى و ام مرتضى) من بغداد الرصافة من انشاء صفحة الكترونية خاصة بكل واحدة منهما للترويج و بيع المستلزمات المطبخية وكان ذلك بمساعدة أفراد اسرتيهما و بتمويل زوجيهما.

وقد حققت هذه المشاريع نجاحات ملموسة لتلك النساء المقاولات بسبب ارادتهن و اصرارهن و ثقتهن بتحقيق النجاح، و يضاف إلى ذلك (الدعم الاسري و جودة المنتوجات و أسعارها المناسبة و طريقة و حسن التعامل مع الزبائن).

لكل ما تقدم نستطيع القول أن نجاح المرأة العراقية المقاولة يعتمد على (قدراتها و امكانياتها المالية، و خبرتها و ثقتها في أدارة و تطوير تجربتها، بالإضافة إلى جودة المنتوجات و اسعارها المناسبة و اختيار الطريقة المثلى بالتعامل مع الزبائن).

المطلب الثاني

الدور الاقتصادي للمرأة العراقية المقاولة و أهم المشاكل التي تواجه نشاطها

الفرع الاول: اهم المشاكل و المعوقات التي تواجه المرأة العراقية المقاولة:

بالرغم من الحيز الكبير و التجارب الناجحة للمرأة العراقية المقاولة الا أنها لم تصل إلى المستوى المطلوب بسبب العديد من المشاكل و المعوقات التي يمكن ايجازها في المحورين الآتيين:

المحور الاول: المشاكل الخاصة بالأوضاع الاسرية و الاجتماعية:

1. بسبب التقاليد و الأعراف المتوارثة و النظرة المجتمعية الضيقة للمرأة تم حصر مسؤوليتها في التربية و الرعاية الاسرية، و تحديد دورها الاقتصادي و التنموي ببعض المهن الحرفية التي تنسجم مع قدراتها الجسدية و البدنية و على سبيل المثال (خياطة و تطريز الملابس، تصنيع المنسوجات الصوفية...)[12].

2. تسعى المرأة العراقية على المحافظة على سمعتها في المجتمع لذلك تراعي العناية الفائقة في اختيار نشاطها و تبتعد عن الاعمال الخاصة بالرجال كالأعمال الخطرة في مجال الصناعة و التصنيع و استعمال الآلات و المعدات الثقيلة.

3. احتمالية وجود النظرة المشككة لدى العملاء و الزبائن في ضعف قدرات المرأة المقاولة و رداءة منتوجات و مخرجات مشاريعها المختلفة[13].

4. المستوى التعليمي و الثقافي للمرأة المقاولة له الاثر البارز في اختيارها لنشاطها المقاولاتي كما و يزيد من مساهمتها في العملية التنموية و اكدت احدى الدراسات إلى تزايد حصول النساء العراقيات المتعلمات على فرص عديدة للمشاركة في الانشطة الاقتصادية بنسبة 69% مقابل نسبة 6% للفرص المتاحة للنساء غير المتعلمات[14].

5. قلة المؤسسات الحاضنة التي تساهم في دعم و تطوير المشاريع التي تؤسسها و تديرها تلك النساء المقاولات[15].

المحور الثاني: المعوقات و المشاكل الاقتصادية:

1. ضعف الامكانيات المادية و قلتها، و قد تلجأ النساء المقاولات إلى استغلال مدخراتها الخاصة في تأسيس مشاريعهن الاقتصادية، و هذا ما قد يؤثر على حجم و نوع تلك المشاريع[16].

2. محدودية علاقاتها مع الاطراف الاخرى و خاصة مع المقاولين من اصحاب الخبرة و الموردين و الزبائن، مما يؤثر على

العمليات الترويجية و التسويقية لمنتوجاتها و مردوداتها المالية[17].

3. ضعف الدعم المالي و القروض المصرفية للمرأة المقاولة بحجج مختلفة أما بسبب عدم تمتعها بالضمانات المطلوبة، أو أن مجالات نشاطها غير مألوفة لهذه البنوك و المصارف[18].

4. تعاني المرأة العراقية المقاولة من بعض المشاكل الضريبية لان المشرع الضريبي يجعل كل من الزوج و الزوجة ذمة ضريبية واحدة في إضبارة واحدة، و بالتالي فإذا ما ترتبت التزامات ضريبية في ذمة الزوج لمصلحة الادارة الضريبية فأن الزوجة لا تستطيع الحصول على براءة الذمة الضريبية الا بعد تسديد ما بذمة زوجها لمصلحة الإدارة المذكورة[19].

5. هناك تفاوتاً كبيراً في حيازة الاراضي الزراعية في العراق ما بين المرأة الريفية و الرجل ، فتشير احدى الدراسات أن ما تمتلكه النساء من الحائزات الزراعية في العراق تقدر بـ(5 %) من مجموع الحائزات الزراعية عام (2001) و هذا ما يشكل مشكلة في العمل المقاولاتي في هذا المجال، و لهذا السبب أكدت الدراسة المذكورة أن اغلب النساء يعملن بصيغة عاملات في هذا القطاع لعدم حيازتهن الزراعية[20].

6. تواجه المرأة العراقية المقاولة منافسة كبيرة في سوق العمل بسبب المنافسة الكبيرة من قبل الرجل المقاول، و تشير احدى الدراسات ان نسبة مشاركتها في النشاط الاقتصادي في العراق تشكل اكثر من 15% مقارنة بنسبة مشاركة الرجال التي تقدر بأكثر من (74%) لذلك فأن نسبة البطالة لدى النساء في العراق كانت اكثر 22% اما عند الرجال فكانت اكثر من (8%)[21].

7. الظروف الصعبة التي واجهتها المرأة العراقية و التي تزامنت مع وجود الإرهاب الداعشي في بعض المحافظات العراقية مما انعكس بأثاره السلبية على تفعيل دورها و مدى مساهمتها في العملية التنموية حتى تم تحرير تلك المحافظات من الفكر الارهابي.

الفرع الثاني: أهمية الدور الاقتصادي للمرأة العراقية المقاولة

تزايد الاهتمام العالمي في الفترة الاخيرة بالمقاولات النسوية و السبب في ذلك يعود إلى دورها و ارتباطها بالجوانب الاقتصادية و الاجتماعية و البيئية و بما يخدم ابعاد و اهداف التنمية المستدامة. و مما تجدر الاشارة اليه أن الحكومة العراقية أهتمت بهذا الموضوع و عملت على دعم قدراتها من اجل رفع مستوى مساهمتها في العملية التنموية[22]. و يمكن إيجاز اهم الاثار الاقتصادية للمرأة العراقية المقاولة بالنقاط الاتية:

1. ايجاد فرص عمل جديدة خاصة للعنصر النسوي و المساهمة في تقليل ظاهرتي البطالة و الهجرة.

2. رفع المستوى الاقتصادي و المعيشي لأفراد اسرتها .

3. خلق ميزة تنافسية في منتوجاتها امام السلع في الاسواق المختلفة من خلال اضفاء الموروثات الثقافية و القيم و العادات و التقاليد العراقية و ابداعها في تطوير مشاريعها.

4. مساهمتها في دعم الاقتصاد الوطني و اشباع الاسواق المحلية بمنتوجاتها المختلفة و توفير العديد من الخدمات لأفراد المجتمع عن طريق مشاريعها المتوسطة و الصغيرة و الورش المنزلية[23].

5. ابراز دور المرأة المجتمعي و ان تكون احد الاطراف المشاركة في دعم النمو الاقتصادي لكفاءتها الابداعية و التطويرية مختلف في مشاريعها الاقتصادية[24].

6. ساعدت المشاريع التي تدار من قبل المرأة الريفية بالمحافظة على البيئة و ذلك بسبب أستخدامها للبدائل النظيفة و الصديقة للبيئة[25].

المبحث الثاني

مدى ارتباط المرأة العراقية المقاولة بأبعاد التنمية المستدامة و أهم الجهات الداعمة لها

سعت الجهود الدولية في منتصف الثمانينات من القرن الماضي إلى تحقيق مصطلح التنمية المستدامة المتمثلة بأبعادها المتوازنة و المتفاعلة و من أهمها الاقتصادية و الاجتماعية و البيئية لما يشكل ذلك من دعم و تطوير للعملية التنموية على

الصعيد العالمي، و بما أن استدامة التنمية و تقدمها يعتمد على عدة عوامل و من اهمها المشاركة المجتمعية ، و لكون المرأة المقاولة هي احدى الفئات المكونة لهذه المجتمعات فلها الدور المهم في دعم الابعاد المذكورة و حتى يتم ذلك فقد حظيت برعاية و دعم من مختلف الجهات الدولية و الوطنية و بأليات متعددة ، لذلك سوف يتم تناول هذا المبحث بمطلبين، أما الاول سنخصصه لأبعاد التنمية المستدامة و أهم تحدياتها في العراق و سنتناول في المطلب الثاني مساهمة المرأة العراقية المقاولة في تفعيل التنمية المستدامة و أهم الجهات الساندة لها.

المطلب الاول

ابعاد التنمية المستدامة و اهم تحدياتها في العراق

الفرع الاول :مفهوم و ابعاد التنمية المستدامة

أولاً: تعريف التنمية المستدامة

تعددت التعاريف الواردة بشأن التنمية المستدامة و من أبرزها و أكثرها تداولاً ذلك التعريف الوارد في تقرير اللجنة المشكلة من قبل منظمة الامم المتحدة برئاسة السيد بروندتلاند المختصة بالاهتمام بقضايا البيئة و التي عرفتها بأنها " التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر دون الاعتداء على قدرة الاجيال القادمة في تلبية احتياجاتها"[26].

و عرفها آخرون بأنها: التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر بما يضمن اشباع احتياجات الاجيال المستقبلية الاقتصادية و الاجتماعية و البيئية[27].

من خلال ما تقدم يمكن القول أن التنمية المستدامة عملية متعددة الجوانب و الاهداف و اهمها (الاقتصادية و الاجتماعية و البيئية) و التي يتطلب إن يكون انجازها بشكل متوازن و متفاعل، كما تستلزم توافر الإرادة لدى الانظمة السياسية و الاستعداد المجتمعي من أجل تحقيقها، لأنها عملية تتسم بالشمولية و تهدف إلى التغير و التطوير و تنمية القدرات البشرية و تؤكد على حسن استغلالها للموارد الطبيعية و البيئية و بما يضمن توفير الحاجات الاساسية للأفراد, و أن لا يقتصر ذلك على الاجيال الحالية و انما ان يمتد إلى الاجيال المستقبلية، لأنه ليس من العدالة أن تتمتع الاجيال الحالية بكل الموارد و تستهلكها مما يؤدي إلى حرمان الاجيال المستقبلية منها[28].

ثانياً: ابعاد و مرتكزات التنمية المستدامة

من خلال ما تم ذكره في تعريف التنمية المستدامة يمكن القول أنها ترتكز على ثلاثة أبعاد مترابطة و متكاملة و بصورة تفاعلية و هي كالآتي:

1. البعد الاقتصادي: و الذي يستلزم تحقيق النمو الاقتصادي طويل الأمد و بشكل مستديم و بما يضمن الاستخدامات المثلى للموارد المتوفرة و عدم الإسراف في استهلاكها كي لا يتم نضوبها حتى تستفاد الأجيال القادمة منها, و التشجيع على المنافسة و جودة المنتوجات و خاصة في المشاريع الاقتصادية الصغيرة[29].

2. البعد الاجتماعي: أكدت إحدى الدراسات ان هذا البعد يشير الى الأهتمام بالموارد البشرية و كيفية تنميتها من اجل خلق أجيال عالية التأهيل العلمي و أستخدام التقنيات التكنولوجية من اجل تنمية المهارات و إيجاد الفرص المناسبة للعمل و محاربة الفقر و ضمان المتطلبات المعيشية المقبولة للأفراد (كالغذاء و الماء و الرعاية الصحية و التعليم...الخ)[30].

3. البعد البيئي: أشارت إحدى الدراسات الى ان تحقيق البعد البيئي يتم من خلال المحافظة على الموارد البيئية المختلفة و خاصة المصادر المائية و الأراضي الزراعية و الغابات, و الثروات الحيوانية و السمكية, و أستخدام الطاقة المتجددة و الصديقة للبيئة و التقليل من الاستخدامات الملوثة للبيئة خصوصاً مع التغيرات المناخية في الفترة الأخيرة[31].

الفرع الثاني: أهم التحديات التي تواجه التنمية المستدامة في العراق:

واجه العراق تحديات متعددة خصوصاً بعد إحتلاله من قبل الولايات المتحدة الأمريكية عام 2003 و ما رافقها من

عمليات عسكرية و ظهور الفكر الإرهابي بحيث أثرت سلباً على تحقيق أهداف التنمية المستدامة, و يمكن إيجاز أهمها بالفقرات الآتية:

1. تدني المستويات المعيشية و انخفاض مستوى الدخل للفرد العراقي و زيادة نسبة الفقراء، فقد بلغت نسبة الفقر في العراق عام 2018 حوالي 20,5% و تختلف معدلاته من محافظة إلى اخرى[32].

2. استمرار زيادة عدد سكان العراق فمن المتوقع أن يكون عدد السكان لعام 2030 هو (53) مليون نسمة مقارنة لعام 2018 حيث بلغ عدد السكان اكثر من (38) مليون نسمة[33].

3. ارتفاع معلات البطالة في العراق و محدودية فرص العمل، ففي عام 2016 كانت نسبة البطالة النسوية تقدر بـ(38%) أما نسبتها بين الرجال كانت تقدر بـ(20,1%)[34].

4. الاختلال الواضح في الاقتصاد العراقي باعتماده على الصادرات النفطية التي تشكل نسبتها اكثر من (90%)من الصادرات الكلية، مع ضعف الاهتمام بالقطاعين الصناعي و الزراعي، لذلك فهو اقتصاداً ريعياً نتج عنه مجتمعاً استهلاكياً يعتمد على السلع المستوردة من البلدان الاخرى[35].

5. مشكلة التصحر و التغيرات المناخية التي اثرت على مصادر الثروة المائية و الاراضي الزراعية و التي تهدد توفير الامن الغذائي في البلد.

6. محدودية الخدمات و الرعاية الصحية المقدمة للأفراد، فقد اشارات البيانات انه في عام 2017 كانت نسبة الذين يحصلون على الرعاية الصحية هي 63%[36].

المطلب الثاني

مساهمة المرأة العراقية المقاولة في تفعيل التنمية المستدامة و أهم الجهات الساندة لها

الفرع الأول: مدى مساهمتها في تحقيق أبعاد التنمية المستدامة

للتعرف على مدى مساهمة المرأة العراقية المقاولة في تحقيق هذه الابعاد تمكن الباحث من ايجاز ذلك في الفقرات الاتية:

أولاً: الشق الاجتماعي

ان المحور الاساسي للشق الاجتماعي هو الانسان الذي يعتبر صلب التنمية المستدامة، و من أهم المؤشرات الاجتماعية التي من الممكن ان تساهم المرأة المقاولة في تذليلها و تحقيقها هي (الفقر، البطالة، التعليم)، فقد عانت المرأة سابقاً من مشكلة عدم مشاركتها في العملية التنموية بسبب التقاليد و العادات الموروثة و التي حددت دورها المنزلي في المتطلبات الزوجية و تربية الاطفال، و بسبب التطورات الاخيرة و الاهتمام العالمي لحقوق الانسان و خاصة في (المساواة و التمكين) فقد اصبح للمرأة دوراً مهماً في المشاركة و المساهمة في العملية التنموية، خصوصاً المرأة المقاولة. فتجارب النساء العراقيات في المجال المقاولاتي ساعدت في توفير فرص عمل و مصادر للرزق لإفراد اسرهن و للأخرين كما استطاعت ان تعزز من مكانتها الاجتماعية و استقلاليتها الأقتصادية (كمشاريع و ورش الخياطة و التطريز، و صناعة الالبان و الاجبان، و تربية الدواجن، و مراكز التجميل...)، كما ساهمت في توفير فرص عمل للمعلمين و المعلمات من خلال استثمارها في تأسيس المدارس و الثانويات الاهلية و مراكز التقوية لتدريس الطلبة في مختلف المراحل الدراسية و تأسيساً على ذلك فالمقاولات التعليمية ساهمت في رفع المستوى التعليمي و قلصت ظاهرة الامية في المجتمع، و أشارت احدى الدراسات ان نسبة الفقر في العراق قد انخفضت إلى 20,5% عام 2018 بعد أن كانت 22,5% عام 2014، و كانت اكثر المحافظات فقراً هي المثنى بنسبة 52,1% و اقلها فقراً هي محافظة سليمانية بنسبة 4,5%, أما ظاهرة البطالة فقد كانت نسبتها لدى العنصر النسوي هي 22,2% عام 2016 و نسبتها لدى العنصر الرجالي هي 8,5% في العام نفسه, و أسباب ذلك تعود الى التباين و الاختلافات في المراكز التنموية فتتركز في بعض المحافظات دون الأخرى, و لعب التغير

المناخي دوراً سلبياً في القطاع الزراعي و الثروة المائية في المحافظات الجنوبية, كما ان العمليات العسكرية التي خاضها الجيش العراقي ضد العناصر الارهابية في محافظات الأنبار و الموصل و صلاح الدين قد أثرت على مستوى البطالة فيها[37].

ثانياً: الشق الأقتصادي

يعتبر الاقتصاد العراقي أقتصاداً ريعياً يعتمد بشكل كبير على القطاع النفطي, أما القطاعات الأخرى فقد تعرضت الى مشاكل متعددة أهمها المنافسة الكبيرة من قبل البضائع الأجنبية, و تذبذب قيمة العملة الوطنية, و معوقات عناصر الإنتاج و تكاليفه, فقد كانت مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي لعام 2017 هي 3,4%, أما القطاع الصناعي فكانت مساهمته هي 2,4% للعام نفسه, أما قطاع التجارة فمساهمته كانت 9,6% لسنة 2016, وهي نسب ضئيلة تستحق المعالجة و الأهتمام[38].

ولأهمية هذه القطاعات في توفير فرص العمل و تعزيز الأمن الغذائي, فقد سعت الحكومة العراقية من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة الى دعم و تعزيز هذه القطاعات ومن أبرز الوسائل التي أتخذتها هي الأهتمام بمشاركة المرأة في القطاع الأقتصادي لتكون شريكاً في العملية التنموية المستدامة فكان عملها في قطاع المقاولات و المشاريع الصغيرة و الورش المنزلية قد حقق نجاحات ملموسة رغم المعوقات التي سبق ان تمت الإشارة إليها في المبحث الأول, و هذا ما أشارت إليه وحدة أحصاءات النوع الأجتماعي في الجهاز المركزي للإحصاء العراقي بتقريرها الخاص بشراكة المرأة العراقية في إستدامة التنمية و الأندماج في الأقتصاد العراقي, أن نسبة مشاركة المرأة بمشاريعها الصغيرة و المنزلية بلغت 21,3% في عام 2016[39].

ثالثاً: الشق البيئي

تقوم التنمية المستدامة على أساس وجود عملية تفاعلية بين أبعادها الرئيسية الثلاثة الأقتصادية و الأجتماعية و البيئية, و ان تكون هذه العملية متوازنة بين ما تحققه من مردودات مالية و كيفية المحافظة على الموارد الطبيعية و البيئية دون الأضرار بمصالح الأجيال القادمة[40].

و تسعى أغلب النساء المقاولات في مشروعاتها الصغيرة و المنزلية الى أتباع السلوك البيئي النظيف و العمل على ترسيخ مفهوم المشاريع الصديقة للبيئة حتى يكون عملها منسجماً مع الأهتمامات الدولية و المحلية بضرورة المحافظة على البيئة و المناخ فتلجأ دائماً الى الآتي[41]:

1. عدم الإسراف في أستخدام الموارد الطبيعية خاصة المصادر المائية و عدم التبذير بأستعمال الطاقة و محاولة أستخدام الطاقة المتجددة و البديلة للحفاظ على البيئة من التلوث المناخي[42].

2. أمكانية أعادة تدوير المخلفات و الاستفادة منها, فبعضها يمكن تدويرها إلى أسمدة زراعية[43].

3. الأبتعاد عن أستخدام المواد الضارة في العملية الإنتاجية و الأعتماد على المواد الأولية الصديقة للبيئة.

4. أحترام التشريعات و القوانين الخاصة بالبيئة.

ويمكن ابراز اهم تجارب النساء العراقيات المقاولات في هذا المجال ،كالمشاريع و الورش المنزلية صديقة للبيئة ومثالها الورش الخاصة في (حياكة و تصنيع المنسوجات الصوفية و الحصران و السلال و التطريز و المشاريع الخاصة بصناعة الالبان و الاجبان و الدبس و المخللات و.....الخ).

الفرع الثاني: اهم الجهات و الآليات الساندة و الداعمة للمرأة العراقية المقاولة

حظيت المرأة باهتمام كبير من قبل الشريعة الاسلامية السمحاء فأكدت على حفظ كرامتها و حقوقها التي فقدتها في العصور القديمة، كما عززت دورها في الحياة الاقتصادية و الاجتماعية[44].

و على الصعيد الدولي كان للمرأة حظاً كبيراً في الاهتمام، فمنذ عام 1945 اكد ميثاق الامم المتحدة على المساواة في الحقوق بين المرأة و الرجل ، و اكد الاعلان العالمي لحقوق

الانسان عام 1948 على عدم التميز في الحقوق بينهما، و تعددت المواثيق و الاتفاقيات الدولية إلى وقتنا الحاضر و اكدت جميعها على حماية المرأة و ضمان حقوقها الاقتصادية و الاجتماعية[45].

أما على الصعيد المحلي فقد سعت الحكومة العراقية إلى الاهتمام بالمرأة بصورة عامة و ابراز دورها كشريك اساسي في الحياة الاقتصادية و عضو مهم في تحقيق التنمية المستدامة و يمكن تحديد ذلك في الفقرات التالية مع الاشارة إلى المرأة العراقية المقاولة:

أولاً: الدستور العراقي لسنة 2005 النافذ, فقد أشار إلى الحقوق الاقتصادية و الاجتماعية للمرأة و حسب التفصيل الاتي:

1. اكد الدستور العراقي على حق العمل فهو حقاً لجميع العراقيين ومنهم النساء و هذا ما اشارات اليه المادة (22) منه[46].

2. الحق في التملك، و هذا ما اكدت عليه المادة (23) من الدستور المذكور ، بأعتبار ان للعراقي رجلاً كان أم امرأة الحق في التملك و لا يجوز نزع الملكية الخاصة إلا لأغراض المصلحة العامة و تعويض المالك تعويضاً عادلاً[47].

3. أكدت المواد (24, 25, 26) منه على الحرية في أنتقال السلع و المبالغ المالية و الأيدي العاملة بين المحافظات و أقليم كردستان, و تشجيع الأستثمار و تنمية النشاط الأقتصادي الخاص, لذلك فقد ضمنت المواد المذكورة حق المرأة في ممارسة مختلف الأنشطة الأقتصادية و الصناعية[48].

4. أكدت المواد (29, 30, 33) على حق المرأة في الضمان الأجتماعي و الصحي و توفير متطلبات الحياة المعيشية الكريمة من دخل مناسب و سكن ملائم[49].

ثانياً: أهم التشريعات العراقية الوضعية المتعلقة بدور المرأة في العمل الأقتصادي و كالآتي:

1. قانون دعم المشاريع الصغيرة المدُّرة للدخل رقم (10) لسنة 2012.

يعتبر هذا القانون من أهم القوانين العراقية التي تنظم الآليات القانونية لدعم المشاريع الصغيرة, و قد أوردت المادة(1-سادساً) منه, مفهوم حاضنات الأعمال و هو أحد أقسام المديرية العامة للعمل و التدريب المهني في وزارة العمل و الشؤون الأجتماعية, و يهدف هذا القسم الى دعم المشاريع الصغيرة و تطويرها[50].

و ترتبط بهذا القسم الشُعب التالية (شعبة خاصة بأعداد دراسات الجدوى و شعبة متابعة المشروعات الأقتصادية و شعبة خاصة بالبرامج الريادية) و يقدم القسم المذكور الخدمات الآتية[51]:

أ. إقامة الدورات التطويرية في الجوانب الإدارية و المهنية.

ب. قروض مالية لدعم المشروعات الصغيرة.

ت. أعفاء الدخول المحققة من المشاريع المذكورة من ضريبة الدخل.

ث. إعفاءات لهذه المشاريع من رسوم التسجيل.

ومن الجدير بالملاحظة فأن الباحث يؤكد على أن هذه الخدمات لم تستهدف النساء مباشرة و أنما جميع الافراد المستفيدين, عليه لابد من النظر بالأعتبار في تعزيز و تلبية أحتياجات المرأة لتحقيق أستقلالها الأقتصادي و خاصة التي تمارس مقاولاتها في المشاريع و الورش المنزلية و الحرفية.

2. قانوني العمل العراقي رقم47 لسنة 2015 و الضمان الأجتماعي رقم 39 لسنة 1971

وردت في هذين القانونين نصوصاً قانونية خاصة في تنظيم عقود العمل و حق المساواة في الاجور و حقوق المرأة العاملة في الاجازات و الضمان الاجتماعي و التعويضات الناشئة عن أصابات العمل و الرعاية الصحية...الخ[52].

الا انهما لم يتطرقان إلى الاعمال الحرفية و الورش المنزلية التي تدار من قبل النساء المقاولات رغم اهميتها في دعم القطاعات الاقتصادية و المساهمة في تحقيق التنمية المستدامة،

لذلك يمكن القول بإمكانية اقتراح فكرة لأجراء بعض التعديلات التشريعية المناسبة بشأن هذا الموضوع.

ثالثاً: دور السلطة التنفيذية و اهميته في تفعيل النشاط الاقتصادي للمرأة المقاولة.

أهتمت الحكومة العراقية بموضوع تمكين المرأة الأقتصادي و كان من ضمن اهتماماتها بأن يكون ضمن تشكيلات الأمانة العامة لمجلس الوزراء, الدائرة العامة لتمكين المرأة و الدائرة العامة للمنظمات غير الحكومية, و قد أكدت دائرة تمكين المرأة في خطتها للعام (2022/2021) و الخاصة بالتمكين الأقتصادي للمرأة و أشارت فيها على عدة ركائز منها (الموازنة المستجيبة للنوع الأجتماعي و تطوير منهجية العمل و رفع وعي المرأة لمعرفة حقوقها و المشاركة بالأنشطة الأقتصادية, و قيام البنك المركزي بتوجيه كافة المصارف بتخفيض نسبة 25% من القروض الميسرة الى النساء المعيلات و الأرامل و دعم مشاريعهن الاقتصادية...., كما تم تأليف لجنة عليا للنهوض بواقع المرأة الريفية و دورها في الحفاظ على البيئة و المناخ)[53].

و كان للمنظمات غير الحكومية دوراً مهماً في دعم المشاريع الصغيرة و مثال ذلك الدور الذي لعبته (منظمة المستقبل المشرق) في أقليم كردستان العراق بتمويل أصحاب هذه المشاريع بقروض ميسرة, و بلغ عدد النساء المستفيدات من هذه القروض هو (739) إمرأة و كان ذلك عام 2015[54].

الخاتمة

أولاً: الاستنتاجات

1. استطاعت المرأة العراقية المقاولة أن تثبت نجاحها في الحياة الاقتصادية و لا يمكن انكار دورها المهم بأعتبارها عنصراً فعالاً في تحقيق التنمية المستدامة على الرغم من التحديات و التقاليد المجتمعية.

2. ساهمت المرأة العراقية المقاولة في توفير فرص عمل جديدة سواء لافراد اسرتها او للغير، كما انها حافظت على الموروثات الثقافية و التقاليد الاجتماعية و جعلتها ميزة تنافسية في صناعاتها الحرفية.

3. تعتمد انشطة النساء المقاولات على المشاريع الصغيرة و الورش المنزلية و سبب ذلك يعود إلى محدودية الموارد المالية و الصعوبات الترويجية و التسويقية لمخرجات نشاطها المقاولاتي.

4. وجود دائرتي تمكين المرأة و المنظمات غير الحكومية ضمن دوائر الأمانة العامة لمجلس الوزراء العراقي، يعتبر دليلاً واضحاً على الاهتمام الكبير بدور المرأة الاقتصادي في تحقيق التنمية المستدامة.

5. هناك اهتماماً كبيراً من قبل الجهاز المركزي للاحصاء العراقي في اعداد التقارير الدورية المتعلقة بتمكين المرأة الاقتصادي و دورها في تحقيق التنمية المستدامة.

6. تضمن الدستور العراقي لسنة 2005 و قوانين العمل و الضمان الاجتماعي و قانون دعم المشاريع الصغيرة المدّرة للدخل، اشارات واضحة لضمان حقوق المرأة العراقية العاملة.

ثانياً: التوصيات

1. امكانية التنسيق بين وزارة العمل و الشؤون الأجتماعية و منظمات المجتمع المدني على ايجاد حاضنات و جمعيات خاصة بالنساء المقاولات في جميع المحافظات تعمل على التوعية بأهمية انخراط النساء في العمل المقاولاتي و تساعدهن بالحصول على الموارد المالية و تذليل الصعوبات و العراقيل الادارية، و تساهم بالترويج لمنتجات هذه المقاولات و ايجاد المنافذ التسويقية لها في سوق العمل.

2. تفعيل الدور الاعلامي الرسمي، و امكانية التنسيق بين وزارات العمل و الشؤون الاجتماعية والشباب و الرياضة و التعليم العالي و البحث العلمي، بإقامة المؤتمرات و الندوات و ورش العمل و استضافة النساء المقاولات للاطلاع على تجاربهن الناجحة مع امكانية تحقيق زيارات ميدانية إلى تلك المشاريع و الورش المنزلية.

3. العمل على تنويع الاقتصاد العراقي و ايجاد التنسيق المشترك بين وزارات الصناعية و التجارة و الزراعة و البيئة و الموارد المائية و منظمات المجتمع المدني لتعزيز ثقافة المواطنة المجتمعية من اجل الاستغلال و الاستخدام الامثل للموارد المتاحة دون الاعتداء على احتياجات الاجيال القادمة بما يضمن تحقيق التنمية المستدامة.

الهوامش

(1) د. منى سالم الجابري، " دور المرأة الاماراتية في القطاع الخاص"، بحث منشور في العدد الخاص لمجلة مؤتمر المرأة و التنمية في الوطن العربي، جامعة زايد، دولة الامارات العربية المتحدة، سنة 2001، ص 135.

(2) د. يوسف قريشي و د. منيرة سلامي، "المقاولاتية النسوية في الجزائر واقع الانشاء و تحديات مناخ الاعمال"، بحث منشور في مجلة اداء المؤسسات الجزائرية المجلد (7)، العدد (5)، سنة 2014، ص87.

(3) د. نجيب الشيخ فؤاد، "صاحبات الاعمال الرياديات في الاردن- سمات و خصائص"، بحث منشور في المجلة الاردنية لإدارة الاعمال، الاردن، المجلد(5)، العدد(4)، سنة 2009، ص 97.

(4) د. عوض مبارك مجدي، " الريادة في الاعمال- المفاهيم و النماذج و المداخل العلمية، دار عالم الكتب الحديث، الطبعة الاولى، الاردن، سنة 2009، ص 98.

(5) د. عوض مبارك مجدي، المرجع السابق، ص 98.

(6) د. يوسف قريشي و د. منيرة سلامي، مرجع سابق، ص 87.

(7) د. زهرة عباوي و د. نفيسة بامحمد، "المرأة المقاولة، منطق اختيار المشروع في الجزائر- دراسة ميدانية لعينة من المقاولات النسوية المصغرة بولاية سطيف"، بحث منشور في مجلة المقار للدراسات الاقتصادية، المجلد (4)، العدد (1)، سنة 2020، ص44.

(8) د. زهرة عباوي و د. نفيسة بامحمد، المرجع السابق، ص45.

(9) د. علي يوسف الشكري، حقوق الانسان بين النظرية و التطبيق، أيتراك للطباعة و النشر و التوزيع، القاهرة، سنة 2009، ص153.

(10) د. علي يوسف الشكري، المرجع السابق، ص 153.

(11) د. ذكرى عبدالمنعم ابراهيم، "المقاولة النسائية في مجال التعليم- نموذج العراق"، بحث منشور في مجلة المؤتمر الرابع لمنظمة المرأة العربية للفترة 25-27/ 2/ 2013، الجزائر، المجلد (2)، العدد (1)، سنة 2014، ص 135.

(12) د. محسن مهدي خنياب، "القيم الاجتماعية و اثرها في دور المرأة العراقية المشاركة بالعمل الانتاجي و الصناعي، بحث منشور في مجلة كلية التربية للبنات للعلوم الانسانية، جامعة الكوفة، المجلد (6)، العدد (10)، سنة 2012، ص 73.

(13) منيرة سلامي, "دراسة و تحليل و اقع المقاولة النسوية بالجزائر- دراسة ميدانية على عينة من المقاولات", أطروحة دكتوراه في العلوم الأقتصادية و علوم التسيير, جامعة ورقلة, سنة 2015, ص53.

(14) الجهاز المركزي للإحصاء في العراق, تقرير عن أحصاء السكان و القوى العاملة, سنة 2016, ص16.

(15) د. رمضان السنوسي و د. بشير عبدالسلام, "حاضنات الأعمال و المشروعات الصغيرة", الطبعة الأولى, دار الكتب الوطنية, ليبيا, سنة 2003, ص15.

(16) د. منيرة سلامي, "عوائق و تحديات المقاولاتية النسوية بالجزائر أي تأثير لمتغيرة النوع الأجتماعي", بحث منشور في مجلة مجاميع المعرفة الجزائرية, المجلد(7), العدد(1), سنة 2021, ص35.

(17) د. ثائر رحيم كاظم, "معوقات تمكين المرأة في المجتمع العراقي- دراسة ميدانية في جامعة القادسية", بحث منشور في مجلة جامعة بابل للعلوم الإنسانية, المجلد(24), العدد(2), سنة 2016, ص78.

(18) د. منيرة سلامي, "عوائق و تحديات المقاولاتية النسوية بالجزائر أي تأثير لمتغيرة النوع الأجتماعي" مرجع سابق, ص54.

(19) د. فائزة جبار باباخان, "القوانين العراقية الخاصة بحقوق المرأة في ضوء اتفاقية- سيداو", الطبعة الأولى, دار الرواد المزدهرة للطباعة و النشر- بغداد, سنة 2009, ص46.

(20) د. سميرة الجبوري, "حقوق المرأة و مساواتها الكاملة في كافة المجالات", بحث منشور في مجلة الحوار المتمدن, عدد(2859), سنة 2012, ص15.

(21) الجهاز المركزي للإحصاء العراقي, تقرير عن أحصاءات السكان و القوى العاملة, سنة 2016, ص16.

(22) د. علي عبد محمد الراوي, "التمكين الأقتصادي و التنمية البشرية مهمات السياسة الأقتصادية", بيت الحكة العراقي, سنة 2000, ص189.

(23) د. فهمية كريم المشهداني, "سياسات تمكين المرأة البرامج و المعوقات", بحث منشور في مجلة العلوم التربوية و النفسية, مكتبة الآداب, جامعة بغداد, مجلد(12), عدد(23), سنة 2012, ص258.

(24) د. فهمية كريم المشهداني, المرجع السابق, ص275.

(25)د. نبيل جعفر عبد الرضا, "آليات التمكين للمرأة العراقية", بحث منشور في مجلة الحوار المتمدن, عدد(3584), سنة 2011, ص14.

(26)د. رضا عبد السلام, "توليد الطاقة من المصادر النووية و أهداف التنمية المستدامة- دراسة مقارنة و تحليلية لمبررات و فرص و تحديات و محددات قيام مشروع خليجي للطاقة النووية", الطبعة الاولى, مطبعة جامعة المنصورة- جمهورية مصر العربية, سنة 2008. ص23.

(27)د. سعاد عبد الله العوضي, "البيئة و التنمية المستدامة", مطبعة الجمعية الكويتية لحماية البيئة, دولة الكويت, سنة 2003, ص27.

(28)د. حلمي شحادة, محمد يوسف, "إدارة التنمية- العلم و العمل", الطبعة الأولى, دار المناهج للنشر و التوزيع, عمان, الأردن, سنة 2001, ص19.

(29)د. عبدالله البريدي, "التنمية المستدامة مدخل تكاملي لمفاهيم الأستدامة", مكتبة العبيكان, الرياض, السعودية, سنة 2015, ص48.

(30)د. عبد الزهرة فيصل يونس، "مرجعيات الفكر التنموي و امتداداتها المعاصرة"، دار الوفاء للطباعة و النشر، جمهورية مصر العربية، سنة 2002، ص 59.

(31)د. ابراهيم حربي، "التنمية المستدامة في العراق- مشاكل و حلول"، بحث منشور في مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، عدد خاص بالمؤتمر العلمي في الجامعة، سنة2014، ص249.

(32)وزارة التخطيط العراقية، الجهاز المركزي للإحصاء، التقرير الطوعي الاول حول اهداف التنمية المستدامة، سنة 2019، ص35.

(33)وزارة التخطيط العراقية، المرجع السابق، ص26.

(34)وزارة التخطيط العراقية، المرجع السابق، ص 47.

(35)د. صالح ياسر، "النظام الريعي و بناء الديمقراطية- الثنائية المستحيلة حالة العراق"، مؤسسة فريد أيبرت، بغداد، سنة 2013، ص4.

(36)وزارة التخطيط العراقية، مرجع سابق، ص 38.

(37)وزارة التخطيط العراقية، مرجع سابق، ص 36.

(38)د. عبد الحسين العنبكي، "اقتصاد العراق النفطي فوضى تنموية و خيارات الانطلاق"، الطبعة الأولى, مطبعة الساقي، العراق، سنة 2012، ص45.

(39)وزارة التخطيط العراقية- الجهاز المركزي للإحصاء- ورقة عمل وحدة احصاءات النوع الاجتماعي- سنة 2016، ص 7.

(40)د. عثمان محمد غنيم و د. ماجدة ابو زنط، "التنمية المستدامة فلسفتها و اساليب تخطيطها و ادوات قياسها"، الطبعة الاولى، دار صفاء للنشر و التوزيع، الاردن، سنة 2010، ص233.

(41)د. صلاح محمد الحجار و داليا عبد الحميد، "نظام الادارة البيئية و التكنولوجية"، الطبعة الاولى، دار الفكر العربي، القاهرة، سنة 2006، ص 108.

(42)د. علاء فرحان و آخرون، "فلسفة التسويق الاخضر"، الطبعة الاولى، دار صفاء للنشر و التوزيع، الاردن، سنة 2010، ص62.

(43)د. علاء فرحان و آخرون، المرجع السابق، ص65.

(44)د. نصر محمد عارف، "في منهجية تناول قضايا المرأة العربية المعاصرة"، بحث منشور في مؤتمر المرأة و التنمية في الخليج العربي للفترة من 8- 9/ 5/ 2001، جامعة زايد، الامارات العربية المتحدة، ص13.

(45)د. علي هادي حميدي و آخرون، "حقوق المرأة العراقية بين النصوص القانونية و الواقع الفعلي"، بحث منشور في مجلة مركز دراسات الكوفة، جامعة الكوفة، العدد (51)، سنة 2018، ص22.

(46)المادة (22) من الدستور العراقي لسنة 2005.

(47)المادة (23) من الدستور العراقي لسنة 2005.

(48)راجع المواد (24و 25و 26) من الدستور العراقي لسنة 2005.

(49)راجع المواد(29و 30و 33) من الدستور العراقي لسنة 2005.

(50)د. ارشد فؤاد حسين و سمر موسى فاضل، "دور وزارة العمل و الشؤون الاجتماعية في العراق في توفير فرص العمل- حالة تمويل المشروعات الصغيرة"، بحث منشور في مجلة كلية بغداد و العلوم الاقتصادية الجامعة، العدد الخاص بالمؤتمر العلمي السادس، سنة 2015، ص 222.

(51)د. ارشد فؤاد حسن و سمر موسى فاضل، المرجع السابق، ص 224.

(52)فائزة جبار باباخان، "الوضع القانوني لحقوق المرأة في التشريعات العراقية"، الطبعة الاولى، شركة دار الرواد للطباعة و النشر، بغداد، سنة 2017، ص64.

(53)دائرة تمكين المرأة- الامانة العامة لمجلس الوزراء العراقي، تقرير عن انجازاتها للعامين (2021- 2022) متوفر على الموقع الرسمي للأمانة العامة لمجلس الوزراء العراقي https://www.cabinet.iq تاريخ الزيارة 2022/12/3.

(54)لاوين رفيق احمد و آخرون، "دور المنظمات غير الحكومية في تمويل المشاريع الصغيرة- دراسة تحليلية لمنظمة المستقبل المشرق في اقليم كردستان العراق للفترة (2008-2015)"، بحث منشور في مجلة زانكو للعلوم الانسانية، المجلد(21)، العدد(5)، سنة 2017، ص 31.

المصادر

أولا: الكتب و المؤلفات

د. حلمي شحادة, محمد يوسف, " إدارة التنمية- العلم و العمل", الطبعة الأولى, دار المناهج للنشر و التوزيع, عمان, الأردن, سنة 2001.

د. رضا عبد السلام, "توليد الطاقة من المصادر النووية و أهداف التنمية المستدامة- دراسة مقارنة و تحليلية لمبررات و فرص و تحديات و محددات قيام مشروع خليجي للطاقة النووية", الطبعة الاولى, مطبعة جامعة المنصورة- جمهورية مصر العربية, سنة 2008.

د. رمضان السنوسي و د. بشير عبدالسلام, "حاضنات الأعمال و المشروعات الصغيرة", الطبعة الأولى, دار الكتب الوطنية, ليبيا, سنة 2003.

د. سعاد عبد الله العوضي, "البيئة و التنمية المستدامة", مطبعة الجمعية الكويتية لحماية البيئة, دولة الكويت, سنة 2003.

د. صالح ياسر، "النظام الريعي و بناء الديمقراطية- الثنائية المستحيلة حالة العراق"، مؤسسة فريد أيبرت، بغداد، سنة 2013، ص4.

د. صلاح محمد الحجار و داليا عبد الحميد، "نظام الادارة البيئية و التكنولوجية"، الطبعة الاولى، دار الفكر العربي، القاهرة، سنة 2006.

د. عبد الحسين العنبكي، "اقتصاد العراق النفطي فوضى تنموية و خيارات الانطلاق"، الطبعة الأولى, مطبعة الساقي، العراق، سنة 2012.

د. عبد الزهرة فيصل يونس، "مرجعيات الفكر التنموي و امتداداتها المعاصرة"، دار الوفاء للطباعة و النشر، جمهورية مصر العربية، سنة 2002.

د. عبدالله البريدي, "التنمية المستدامة مدخل تكاملي لمفاهيم الأستدامة", مكتبة العبيكان, الرياض, السعودية, سنة 2015.

د. عثمان محمد غنيم و د. ماجدة ابو زنط، "التنمية المستدامة فلسفتها و اساليب تخطيطها و ادوات قياسها"، الطبعة الاولى، دار صفاء للنشر و التوزيع، الاردن، سنة 2010.

د. علاء فرحان و آخرون، "فلسفة التسويق الاخضر"، الطبعة الاولى، دار صفاء للنشر و التوزيع، الاردن، سنة 2010.

د. علي عبد محمد الراوي, "التمكين الأقتصادي و التنمية البشرية مهمات السياسة الأقتصادية", بيت الحكة العراقي, سنة 2000.

د. علي يوسف الشكري، حقوق الانسان بين النظرية و التطبيق، أيتراك للطباعة و النشر و التوزيع، القاهرة، سنة 2009.

د. عوض مبارك مجدي، " الريادة في الاعمال- المفاهيم و النماذج و المداخل العلمية، دار عالم الكتب الحديث، الطبعة الاولى، الاردن، سنة 2009.

د. فائزة جبار باباخان, "القوانين العراقية الخاصة بحقوق المرأة في ضوء اتفاقية- سيداو", الطبعة الأولى, دار الرواد المزدهرة للطباعة و النشر- بغداد, سنة 2009.

د. فائزة جبار باباخان, "الوضع القانوني لحقوق المرأة في التشريعات العراقية", الطبعة الأولى, دار الرواد للطباعة و النشر- بغداد, سنة 2017.

ثانياً: الأبحاث العلمية

د. ابراهيم حربي، "التنمية المستدامة في العراق- مشاكل و حلول"، بحث منشور في مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، عدد خاص بالمؤتمر العلمي في الجامعة، سنة2014.

د. ارشد فؤاد حسين و سمر موسى فاضل، "دور وزارة العمل و الشؤون الاجتماعية في العراق في توفير فرص العمل- حالة تمويل المشروعات الصغيرة"، بحث منشور في مجلة كلية بغداد و العلوم الاقتصادية الجامعة، العدد الخاص بالمؤتمر العلمي السادس، سنة 2015.

د. ثائر رحيم كاظم, "معوقات تمكين المرأة في المجتمع العراقي- دراسة ميدانية في جامعة القادسية", بحث منشور في مجلة جامعة بابل للعلوم الإنسانية, المجلد(24), العدد(2), سنة 2016.

د. ذكرى عبدالمنعم ابراهيم، "المقاولة النسائية في مجال التعليم- نموذج العراق"، بحث منشور في مجلة المؤتمر الرابع لمنظمة المرأة العربية للفترة 25- 27/ 2/ 2013، الجزائر، المجلد (2)، العدد (1)، سنة 2014.

د. زهرة عباوي و د. نفيسة بامحمد، "المرأة المقاولة، منطق اختيار المشروع في الجزائر- دراسة ميدانية لعينة من المقاولات النسوية المصغرة بولاية سطيف"، بحث منشور في مجلة المقار للدراسات الاقتصادية، المجلد (4)، العدد (1)، سنة 2020.

د. سميرة الجبوري, "حقوق المرأة و مساواتها الكاملة في كافة المجالات", بحث منشور في مجلة الحوار المتمدن, عدد(2859), سنة 2012.

د. علي هادي حميدي و آخرون، "حقوق المرأة العراقية بين النصوص القانونية و الواقع الفعلي"، بحث منشور في مجلة مركز دراسات الكوفة، جامعة الكوفة، العدد (51)، سنة 2018.

د. فهمية كريم المشهداني, "سياسات تمكين المرأة البرامج و المعوقات", بحث منشور في مجلة العلوم التربوية و النفسية, مكتبة الآداب, جامعة بغداد, مجلد(12), عدد(23), سنة 2012.

د. محسن مهدي خنياب، "القيم الاجتماعية و اثرها في دور المرأة العراقية المشاركة بالعمل الانتاجي و الصناعي، بحث منشور في مجلة كلية التربية للبنات للعلوم الانسانية، جامعة الكوفة، المجلد (6)، العدد (10)، سنة 2012.

د. منى سالم الجابري، " دور المرأة الاماراتية في القطاع الخاص"، بحث منشور في العدد الخاص لمجلة مؤتمر المرأة و التنمية في الوطن العربي، جامعة زايد، دولة الامارات العربية المتحدة، سنة 2001.

د. منيرة سلامي, "عوائق و تحديات المقاولاتية النسوية بالجزائر أي تأثير لمتغيرة النوع الأجتماعي", بحث منشور في مجلة مجاميع المعرفة الجزائرية, المجلد(7), العدد(1), سنة 2021.

د. نبيل جعفر عبد الرضا, "آليات التمكين للمرأة العراقية", بحث منشور في مجلة الحوار المتمدن, عدد(3584), سنة 2011.

د. نجيب الشيخ فؤاد، "صاحبات الاعمال الرياديات في الاردن- سمات و خصائص"، بحث منشور في المجلة الاردنية لإدارة الاعمال، الاردن، المجلد(5)، العدد(4)، سنة 2009.

د. نصر محمد عارف، "في منهجية تناول قضايا المرأة العربية المعاصرة"، بحث منشور في مؤتمر المرأة و التنمية في الخليج العربي للفترة من 8- 9/ 5/ 2001، جامعة زايد، الامارات العربية المتحدة.

د. يوسف قريشي و د. منيرة سلامي، "المقاولاتية النسوية في الجزائر واقع الانشاء و تحديات مناخ الاعمال"، بحث منشور في مجلة اداء المؤسسات الجزائرية المجلد (7)، العدد (5)، سنة 2014.

لاوين رفيق احمد و آخرون، "دور المنظمات غير الحكومية في تمويل المشاريع الصغيرة- دراسة تحليلية لمنظمة المستقبل المشرق في اقليم كردستان العراق للفترة (2008-2015)"، بحث منشور في مجلة زانكو للعلوم الانسانية، المجلد(21)، العدد(5)، سنة 2017.

ثالثاً: الرسائل و الأطاريح

منيرة سلامي, "دراسة و تحليل و اقع المقاولة النسوية بالجزائر- دراسة ميدانية على عينة من المقاولات", أطروحة دكتوراه في العلوم الأقتصادية و علوم التسيير, جامعة ورقلة, سنة 2015.

رابعاً: التقارير

وزارة التخطيط العراقية- الجهاز المركزي للإحصاء- تقرير عن أحصاءات السكان و القوى العاملة, سنة 2016.

وزارة التخطيط العراقية- الجهاز المركزي للإحصاء- ورقة عمل وحدة احصاءات النوع الاجتماعي, سنة 2016.

وزارة التخطيط العراقية، الجهاز المركزي للإحصاء- التقرير الطوعي الاول حول اهداف التنمية المستدامة، سنة 2019.

خامساً: الدساتير و القوانين

الدستور العراقي لسنة 2005 النافذ.

قانون الضمان الأجتماعي العراقي رقم (39) لسنة 1971.

قانون العمل العراقي رقم (47) لسنة 2015.

قانون دعم المشاريع الصغيرة المدرة للدخل العراقي رقم (10) لسنة 2012.

سادساً: المقابلات والزيارات

تمت مقابلة السيدة (ر. م) و زيارة محلها (مختص بتقديم خدمات الأستنساخ و بيع القرطاسية)في محافظة ديالى- قضاء الخالص- حي العصري) بتاريخ 2022/12/4.

بتاريخ 2022/12/15 تمت زيارة السيدة (أ, ح) في مكتبها الخاص لتعليم السياقة في بغداد- الكرخ- حي الجامعة- قرب نفق الشرطة.

بتاريخ 2022/12/7 تمت زيارة السيدة (ب. ع) في منزلها للأطلاع على محلها المختص لصناعة الألبان و الأجبان و المخللات في محافظة ديالى- بعقوبة في منطقة الكاطون.

تم أجراء الأتصال و الزيارة بالسيدتين أم مصطفى و أم مرتضى للأطلاع على ورشتيهما في منزلهما في بغداد- الرصافة- حي البنوك- قرب محطة وقود البنوك بتاريخ 2022/12/14.

تمت مقابلة السيدة (س. أ) و زيارة مركزها (المختص لتجميل النساء داخل منزلها) في بغداد- الكرخ- منطقة حي العمال بتاريخ 2022/12/15.

تم اللقاء بالسيدة (ل. ع) في مركز الرشاقة الذي يدار من قبلها في بغداد- حي الجامعة- قرب جامع الملا حويش بتاريخ 2022/12/30.

تمت زيارة السيدة (ض, ك) في منزلها و الأطلاع على ورشة الخياطة و التطريز في بغداد- الرصافة- منطقة الطالبية قرب العمارات السكنية بتاريخ 2022/12/13.

تمت زيارة السيدة (ل. ي) في بغداد- الرصافة- منطقة حي أور- قرب مأكولات فلسطين للأطلاع على ورشة التجارة المخصصة للتصليح و الدوشمة و ذلك بتاريخ 2022/12/13.

تمت زيارة السيدة (هـ. ش) في معملها من داخل منزلها المختص لأعداد الأطعمة و المأكولات و الحلويات في محافظة ديالى- قضاء الخالص- منطقة حي العمال- فرب حسينية سيد الأحرار بتاريخ 2022/12/4.

سابعاً: المواقع الإلكترونية

الأمانة العامة لمجلس الوزراء العراقي- دائرة تمكين المرأة تقريرها للعامين (2021-2022) متوفر على الرابط:
https://www.cabinet,iq
تاريخ الزيارة 2022/12/3.

مجلة جامعة دهوك، المجلد: 26، العدد: 1 (العلوم الانسانية والاجتماعية)، ص481-496، 2023 (عدد خاص)
المؤتمر العلمي الرابع الموسوم "دور القانون والعلوم الإنسانية في حماية المرأة وتمكينها 1444 هـ -2023 م "، جامعة دهوك 6 اذار 2023

IRAQI WOMEN ENTREPRENEURS AND THEIR ROLE IN ACHIEVING SUSTAINABLE DEVELOPMENT AND THE MOST IMPORTANT BODIES THAT SUPPORT THEM

Ammar Yaseen Kadhum
University of Diyala- College Of Law And Political Science- Law Departmente

ABSTRACT

The global attention has recently increased to achieve the economic, social and environmental dimensions of sustainable development in order to achieve growth for all societies and eliminate the phenomena of poverty and unemployment without denying the role of women entrepreneurs in achieving this, the researcher addressed the concept and qualities of women entrepreneurs, their economic role and the most important obstacles facing their activity and the extent of their contribution to achieving the Sustainable Development Goals, with reference to the sponsors and support, One of the most prominent conclusions reached by the researcher is the extent of her contribution to providing new job opportunities and preserving cultural heritage and making it a competitive advantage for the outputs of her entrepreneurial activity and for financial considerations, her activity was focused in small projects and home workshops, in contrast, the Iraqi women entrepreneurs received the attention of the legislative and executive authorities, and the researcher stressed a number of recommendations, the most prominent of which is the need to find incubators or associations that care for women entrepreneurs and help them overcome administrative obstacles and provide facilities for obtaining loans finance, And the need for the media to have an effective role to promote and market these projects and workshops and the possibility of conducting field visits to them and in coordination between the competent authorities.

KEYWORDS: Women Entrepreneurs, Economic Importance, Sustainable Development, Iraqi Legislation.

پوختەی

بەرژەوەندی جیهانی بەم دواییانە زیادی کردووە بۆ بەدەستهێنانی ئابووری ڕەهەندی کۆمەڵایەتی و ژینگەیی گەشەسەندنی پایادار لەپێناو بەدیهێنانی گەشەکردن بۆ هەموو کۆمەڵگاکان و نەهێشتنی دیاردەی هەژاری و بێکاری بەبێ نکوڵیکردن لەڕۆڵی خانمە بازرگانەکان لەپێکهێنانی ئەو کارەدا، توێژەری ئاماژەی بەچەشنی چەمک و خەسڵەتەکانی یەکێک لە دیارترین ئەو ئەنجامانەی کە توێژەرەوە پێی گەیشتووە، ڕادەی بەشداریکردنیانە بۆ ڕەخساندنی هەلی کاری نوێ و پاراستنی شەرعییەتە کولتوورییەکان و بیکەنە سوودێکی پێشبڕکێکار بۆ دەرهاویشتەکانی چالاکی گرێبەستەکەی و بۆ ڕەچاوکردنی دارایی چالاکیەکەی لەپرۆژەی بچووک و وۆرکشۆپی ماڵەوە چڕکراوەتەوە و لەبەرامبەردا خانمە بازرگانە عێراقییەکان سەرنجی دەسەڵاتی یاسادانان و جێبەجێکاریان پێویستیش بۆ ئەوەی میدیا ڕۆڵی کاریگەری هەبێت لە بەرزکردنەوەی و بەبازاڕکردنی ئەو پڕۆژەوە وۆرکشۆپانە و ئەگەری ئەنجامدانی سەردانی مەیدانی بۆیان و بەهەماهەنگی نێوان لایەنە بەتواناکان